

Distr.: General
19 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام**

موجز

يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٩، الفترة من ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥. وهو يتناول حالة حقوق الإنسان في ميانمار في سياق العملية الجارية لإرساء الديمقراطية في البلد ويسلط الضوء على جهود الأمم المتحدة في دعم حكومة ميانمار وشعبها في مسارهما صوب مزيد من الإصلاح والتنمية.

* A/70/150.

** قدم التقرير في وقت متأخر لبيان المعلومات الراهنة عن الأوضاع على أرض الواقع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140915 140915 15-14084 (A)



وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الرئيس ثين سين تعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي في سياق واجهت فيه العديد من التحديات المتصلة بعملية التحول بعد نصف قرن من الحكم العسكري. وظل النمو الاقتصادي قويا، مع تزايد الاستثمار الأجنبي ووجود سياسات للحد من الفقر حتى مع سعى البلد إلى الانتقال من وضعه كبلد من أقل البلدان نموا. وواصلت المؤسسات الديمقراطية في البلد النضج على الرغم من ظهور معضلات وتحديات جديدة. واتسم أداء البرلمان بالقوة، رغم أن جهوده لتعديل بعض من السمات غير الديمقراطية نسييا في دستور عام ٢٠٠٨ لم تحرز تقدما ملموسا. وواصلت الحكومة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية بمواصلة محادثات السلام بصورة نشطة مع ١٦ جماعة مسلحة عرقية. وتوجت تلك الجهود باتفاق مؤقت على مشروع نص لوقف إطلاق النار في سائر أنحاء البلد بنهاية آذار/مارس ٢٠١٥. وفي حين لم يحظ هذا المشروع حتى الآن بالموافقة النهائية لجميع الأطراف المتفاوضة، فإنه يمثل خطوة مهمة في وضع إطار لحوار سياسي بين الحكومة والجماعات العرقية المتحاربة السابقة، والقبول من حيث المبدأ بنظام حكم فيدرالي. ورغم أن الحكومة أعلنت التزامها بإجراء انتخابات شفافة وشاملة ونزيهة، وحددت ٨ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا لها، فإن انعقاد جولتين من المشاورات بين الأحزاب السياسية المختلفة وكذلك محادثات شاركت فيها ستة أحزاب بين كبار قادة البلد لم يسفر حتى الآن عن تمهيد الطريق للتوصل إلى أي تفاهم سياسي واسع بشأن حدوث تحول ذي مصداقية إلى مستقبل دستوري وديمقراطي مدني. وأعلنت اللجنة الانتخابية الاتحادية عن تحسينات رئيسية في تنظيم الانتخابات وإجرائها إلا أن بعض التحديات الخطيرة لا تزال قائمة. وعلى وجه الخصوص، ظل تزايد الشوفينية البوذية وحدة مشاعر العداء للمسلمين يهدد الاستقرار الهش بين الطوائف، لا سيما في ولاية راخين، ولا يزال حرمان السكان المسلمين من طائفة الروهينغيا وبعض طوائف الأقليات الأخرى من حق الاقتراع، بعد سحب بطاقات هوياتهم المؤقتة، يمثل إشكالية عويصة. ولا تزال هناك مخاطر مرتفعة من أن تندلع أعمال جديدة للعنف الطائفي، لا سيما في سياق الانتخابات المقبلة. وعلى الرغم من فتح المجال بوجه عام أمام حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الاتحادات في ميانمار، فلا تزال هناك تقارير تفيد بوقوع تجاوزات خطيرة ضد النشطاء الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني. وفي ولاية راخين، يظل المسلمون يتعرضون للتمييز وحرمانهم من حقوق الإنسان. وقد أدت أزمة المهاجرين العالقين في سفن في بحر أندامان وخليج البنغال - وكثير منهم من طائفة الروهينغيا، إلى جذب اهتمام دولي واسع وسلطت الضوء على حالة حقوق الإنسان في ولاية راخين، مما وضع ضغوطا جديدة على الحكومة. واستجابة لذلك، وافقت السلطات على النظر في المسألة في إطار إقليمي وعلى اتخاذ تدابير "بحسب وإنقاذ" للسفن التي تقطعت بها السبل،

وتوفير مأوى مؤقت للضحايا، بما في ذلك تيسير عودتهم، وتحسين أوضاع المشردين داخليا. وفيما يتعلق بمسألة أوسع هي جنسية أفراد طائفة الروهينغيا، لم تبد الحكومة بعد الإرادة السياسية اللازمة لحل المسألة.

ولا زلتُ أتابع العمل عن كثب، شخصا ومن خلال مستشاري الخاص، مع حكومة ميانمار وشعبها. وقد وفرت منظومة الأمم المتحدة أيضا مساعدة تقنية ومالية وبرنامجية طوال العام لمساعدة ميانمار على التصدي لتحديات مهمة تواجه البلد في بلوغه أهدافه السياسية والإمائية وأهدافه المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي الفترة الحاسمة التي تسبق الانتخابات العامة، تظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم ميانمار في جهودها الدؤوبة لبناء دولة ديمقراطية وسلمية ومزدهرة لجميع أبناء شعبها.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٩، الذي دعت فيه الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يواصل بذل مساعيهِ الحميدة ويتابع محادثاته بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويغطي التقرير الفترة من ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ ويستند إلى المعلومات والتقييمات التي توفرت بالدرجة الأولى من خلال البعثات وأنشطة الرصد وغيرها من الأنشطة والتفاعلات التي اضطلع بها مستشاري الخاص المعني بميانمار. وهو يتضمن أيضاً بيانات وتحليلات قدمتها كيانات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميانمار. وقد استعرضت أيضاً حالة حقوق الإنسان في ميانمار في التقريرين الأخيرين اللذين أعدتهما المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وصدرتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/69/398) وآذار/مارس ٢٠١٥ (A/HRC/28/72).

٣ - وفي إطار الدعم المقدم من الأمم المتحدة لحكومة ميانمار من خلال المساعي الحميدة، قام مستشاري الخاص بزيارة ميانمار في سبع مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعقد اجتماعات مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقمتُ أيضاً بزيارة البلد خلال مؤتمر القمة الخامس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) الذي عقد برئاسة حكومة ميانمار في ناي ببي تاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي إطار هذه المناسبة، شاركت مع الرئيس ثين سين في رئاسة مؤتمر القمة السادس بين رابطة الآسيان والأمم المتحدة. وفي ميانمار، اجتمعت أيضاً مع الرئيس ثين سين، ونائب الرئيس ساي موك خام، ورئيس مجلس النواب، ثورا شوي مان، ومع أونغ سان سو كي، رئيسة اللجنة البرلمانية الاتحادية لشؤون سيادة القانون والهدوء ورئيسة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مستشاري الخاص يعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء لزيادة المشاركة البناءة للمجتمع الدولي في معالجة التحديات التي تواجهها ميانمار. وإضافة إلى المشاورات الثنائية والمشاورات التي تجرى على مستوى المجموعات في نيويورك وميانمار، سافر مستشاري الخاص إلى بيجين في آذار/مارس ٢٠١٥ لمناقشة محادثات السلام الجارية بين حكومة ميانمار والجماعات المسلحة العرقية مع المبعوث الخاص لحكومة الصين، السفير وانغ ينفانغ. وقام أيضاً بزيارة بروكسل في تموز/يوليه وأجرى مشاورات مع الاتحاد الأوروبي. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدم إلى مجلس الأمن إحاطة عن الحالة في ميانمار. وقدم أيضاً المفوض السامي لحقوق الإنسان إحاطة إلى مجلس الأمن في ٢٨ أيار/مايو

عن الحالة في ميانمار في سياق أزمة المهاجرين الجارية في بحر أندامان وخليج البنغال. وإضافة إلى ذلك، دعوتُ إلى عقد الاجتماعين الثاني والثالث لمجموعة الشراكة بشأن ميانمار في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالترتيب. وشاركت في كل من الاجتماعين وفودٌ رفيعة المستوى من ميانمار بقيادة وزير الاتحاد سو ثين. وخلال الاجتماع المعقود في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أرسلت ميانمار أكبر وفودها وأرفعها مستوى حتى الآن، إذ تضمن أعضاؤه وزير الهجرة وشؤون السكان، والنائب العام، والوزير الأول لولاية راخين.

ثانيا - السياق والتطورات

ألف - الإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية

٥ - مضت أربعة أعوام ونصف عام على تولي حكومة ميانمار الإصلاحية الحالية مقاليد الأمور. وقد شرعت الحكومة منذ ذلك الحين في مسار طموح للإصلاحات السياسية والاقتصادية وأبدت التزامها القوي بتعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية في ميانمار. ونتيجة لذلك عمت في البلد إصلاحات سياسية اقتصادية واسعة النطاق وغير مسبقة. فأطلق سراح أكثر من ١ ٠٠٠ سجين سياسي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ واتسع حيز حرية التعبير والتجمع بصورة كبيرة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، نما عدد الصحف والمجلات والمنافذ الإذاعية وأصبحت منفتحة بصورة متزايدة، بل ولاذعة في بعض الأحيان، في التعبير العلني عن آرائها وانتقاداتها. وواصل البلد فتح أبوابه لزيارات من شخصيات من الخارج وعمل بنشاط مع المجتمعات الإقليمية والدولية. ولكن مع حالة الشحن التي باتت تسود المناخ السياسي مع اقتراب موعد الانتخابات العامة، أصبحت الحكومة هدفا لهجمات قوية على الساحتين المحلية والدولية لاتخاذها إجراءات عقابية وشديدة الصرامة ضد المحتجين والصحفيين والإعلاميين. وأدت المظاهرات الطلابية التي نظمت في شباط/فبراير احتجاجا على قانون التعليم الوطني إلى إثارة اهتمام وقلق كل من السلطات وأحزاب المعارضة. وكانت لهذه الاحتجاجات انعكاسات كبيرة خلال فترة الحكم العسكري. واعتبرت هذه الإجراءات في مجموعها دليلا على "نكوص" الحكومة في مسيرتها نحو الإصلاح. وشككت منظمات المجتمع المدني والنشطاء وأحزاب المعارضة بقوة في التزام الحكومة ببناء مجتمع ديمقراطي ونواياها بشأن الانتقال المبكر إلى حكم مدني.

٦ - وفي الوقت نفسه، بدا أن المسار الإيجابي للإصلاح يتواصل بإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين البارزين، مثل تون أونغ، في وقت مبكر من العام. ومع ذلك، أشارت

تقديرات جماعات المجتمع المدني إلى أن عدد مثل هؤلاء السجناء الذين ما زالوا محتجزين كان أكثر من ١٠٠ سجين في نهاية أيار/مايو. وفي ٣٠ تموز/يوليه، صدر عفو رئاسي أطلق بموجبه سراح ٩٦٦ ٦ سجيناً من المعتقلات، بمن فيهم ٢١٠ رعايا أجانب. ومع أنه ليس من الواضح حتى الآن عدد السجناء السياسيين من بين الذين أفرج عنهم، فقد أشار بيان لوزارة الإعلام إلى أن العفو منح "لأجل استقرار الدولة والسلام الدائم، والمصالحة الوطنية، ولأسباب إنسانية، ولتمكينهم من المشاركة في العملية السياسية". وظل البرلمان من جانبته نشطاً، إذ عقد دورتين (أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠١٥) ووافق على ٥٦ قانوناً، بما في ذلك ٢٣ قانوناً جديداً، بهدف تنشيط الاقتصاد وإصلاح هيكل الحوكمة. وتضمنت هذه القوانين قانوناً معدلاً للتجمع السلمي، وقانوناً للتعليم الوطني، وقوانين جديدة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية حقوق الجماعات العرقية، وعدة قوانين تغطي إصلاح القطاع المالي. وواصل الأعضاء الإشراف على السلطة التنفيذية ومعارضتها، بقيامهم في بعض الأحيان برفض مقترحات تشريعية من الرئيس أو تنقيحها، واستجواب الوزراء عن إجراءات تنفيذية، واستعراض شكاوى الجمهور بشأن الاستيلاء على أراضٍ والفساد وغير ذلك من المسائل.

٧ - ومع ذلك، لم تلقى جميع القرارات التي اتخذها البرلمان قبولا عاماً ولم تكن كلها بناءة. فعندما قامت منظمة راديكالية هي المنظمة البوذية لحماية العنصر والديانة (ماباثا) بتنظيم مظاهرات حاشدة ضد التبشير من خلال "التأثير والإقناع غير المناسبين" واقترحت قانوناً يلزم كل من يريد تغيير ديانته بأن يطلب الإذن أولاً من السلطات المحلية، لقيت هذه الخطوة تأييداً كبيراً داخل البرلمان وبين قطاعات كبيرة من طائفة الأغلبية. وقامت هذه المجموعة القوية، مدعومة بالتماس يحمل ١,٣ مليون توقيع، بحمل الحكومة على توقيع أربعة مشاريع قوانين تقيد الزواج بين أصحاب الديانات المختلفة، وتحدد معدلات المواليد بين طوائف معينة، وتحظر تعدد الأزواج أو الزوجات. ورغم أن مشاريع القوانين تلك صيغت بعبارات عامة، فقد اعتبر على نطاق واسع أنها موجهة ضد الأقليات الدينية في البلد، لا سيما سكانها المسلمون البالغ عددهم ٢,٢ مليون نسمة. وعلى الرغم من الانتقادات الدولية الواسعة النطاق، قدمت مجموعة مشاريع القوانين الأربعة بشأن "حماية العنصر والديانة" إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وسرعان ما شقت طريقها من خلال العملية التشريعية، وقام الرئيس في أيار/مايو بالتوقيع على أولها، المعروف باسم "مشروع قانون الرعاية الصحية للحد من السكان"، ليصبح قانوناً. ورغم أن معظم أحكام ذلك القانون مصاغة على شكل قواعد طوعية دون تدابير عقابية، فإن هناك مخاوف كبيرة من أنه سيستخدم على الأرجح لتقييد الحقوق الإنجابية للنساء، وخصوص بين طوائف الأقليات

الدينية والعرقية. ويسمح القانون للحكومات المحلية بفرض أحكام المباحدة بين الولادات في المناطق التي يرتأى أن النمو السكاني فيها عاليا بصورة مفرطة. وفي ٧ تموز/يوليه، أجاز البرلمان مشروع القانون الثاني، المعروف باسم "قانون الزواج الخاص للبوذيات"، وأحيل للرئيس للموافقة عليه. ويستهدف مشروع القانون البوذيات اللاتي يتزوجن من رجال غير بوذيين ويتضمن أحكاما تنص على أن ارتكاب أفعال معينة ضد البوذية، لم تحدد بوضوح، يكون سببا للطلاق وسقوط الحق في حضانة الأطفال والممتلكات الزوجية ولعقوبات جنائية محتملة. ويهدف المشروعان الآخران إلى تقييد تغيير الديانة وتجرم تعدد الأزواج أو الزوجات. وبغض النظر عن أن مشاريع القوانين تلك تقيّد حقوق الأقليات الدينية، فإن من مخاطرهما أنها قد تشجع العناصر المتشعبة بالترعة القومية المتطرفة داخل البلد.

٨ - وقد تحدثتُ إلى الرئيس ثين سين في أكثر من مناسبة خلال الأشهر الأخيرة لأعرب له عن قلقي البالغ إزاء مشاريع القوانين المثيرة للجدل وشجعتُ حكومته على إعادة النظر في المضي قدما بها. وقد أكدتُ أيضا بشدة دواعي قلقي خلال لقائي مع وفد رفيع المستوى من ميانمار حضر اجتماع مجموعة الشراكة في نيسان/أبريل من هذا العام، ومع رئيس مجلس النواب في البرلمان، ثورا شوي مان، الذي زار نيويورك في أيار/مايو.

٩ - وبالإضافة إلى تلك المبادرات التشريعية المشينة، هناك قوانين قائمة ولكن عفا عليها الزمن، من قبيل قانون الأسرار الرسمية، وقانون الجمعيات غير القانونية، وقانون المعاملات الإلكترونية، لا تزال تُستخدم لاعتقال الصحفيين والناشطين السياسيين واتهامهم والنيل من مصداقيتهم. ولا يزال قانون التجمع السلمي بصيغته المعدلة يخول السلطات المحلية صلاحيات تعسفية وفضفاضة لرفض طلبات القيام باحتجاجات عامة، واعتقال المشاركين في الاحتجاجات السلمية واحتجازهم. وبموجب هذا القانون، يمكن أن يتعرض الأشخاص المشاركون في احتجاجات سلمية غير مرخص بها إلى المقاضاة أمام المحاكم الجزائية، وأن تصدر في حقهم أحكام قاسية بالسجن لفترات طويلة. وقدمت الأمم المتحدة للكيانات الحكومية ذات الصلة تعليقات فنية شاملة بشأن هذه القوانين وقوانين أخرى ودعت إلى مواءمتها مع القواعد والمعايير الدولية.

١٠ - ويتسم إصلاح دستور عام ٢٠٠٨، الذي كان موضع الكثير من النقاش العام، بأهمية بالغة في إصلاح النظام السياسي. وعلى الرغم من بخلاف ذلك النقاش، تظل الآفاق قائمة فيما يتعلق بإجراء تغيير دستوري قبل موعد الانتخابات. ورغم إعراب الرئيس ورئيس البرلمان على السواء عن تأييدهما العلني للحاجة إلى إصلاح دستوري، إلا أنه لم يُحدد إطار زمني لتحقيق التغيير المتوخى. وفي البرلمان، أناط رئيس البرلمان بإحدى اللجان استعراض

الدستور وطلب منها، أثناء دورة البرلمان الأخيرة لعام ٢٠١٤ التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر، أن تقدم تقريراً إلى مجلس النواب الاتحادي بكامل هيئته. وخلال تلك الدورة، أوعز رئيس البرلمان أيضاً إلى اللجنة أن تعد مشروع قانون بشأن التعديلات الدستورية ليعرض على الدورة الأولى من البرلمان المعقودة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥، وذلك بهدف الإعداد للاستفتاء على الدستور، إذا لزم الأمر. غير أن مشروع القانون الجامع الذي عُرض في نهاية المطاف على البرلمان في ١٠ حزيران/يونيه حُدّ من الطلبات السابقة المقدمة من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ولم يتضمن أي مقترحات بشأن رفع القيود الخطيرة الواردة في المادة ٥٩ (و) من الدستور التي تحرم الأفراد الذين يحمل أزواجهم أو أطفالهم جنسية أجنبية من أهلية الترشح لمنصب الرئيس. وسعى بدلاً من ذلك إلى حذف الشرط الوارد في المادة ٥٩ (و) بإسقاط أهلية المرشحين للرئاسة على أساس الجنسية الأجنبية لأزواجهم أو أطفالهم. واقتُرح في مشروع القانون، تخفيض اشتراط الحصول على الأكثرية اللازمة لإجراء تعديلات دستورية من ٧٥ في المائة (على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٣٦ من الدستور) إلى ٧٠ في المائة، سعياً لإنهاء حق النقض الذي يمارسه الجيش على أي تغيير دستوري. ولكن، حتى هذه المقترحات المخففة لم تُقبل ورُفضت بمجملها من قبل ممثلي الجيش في البرلمان. وفي النهاية، كان التعديل المقترح الوحيد الذي تمت الموافقة عليه بنداً غير هام إلى حد ما في المادة ٥٩ (د) من الدستور، يقتضي أن يكون شاغلو المناصب العامة على دراية كافية بالمسائل العسكرية. ففي تلك الحالة، استعيض عن كلمة "العسكرية" بكلمة "الدفاعية"، واعتمد التعديل بنسبة ٨٨ في المائة من الأصوات.

١١ - وبما أنه كان لا مناص من أن يمارس ممثلو الجيش في البرلمان تضيقاً شديداً متوقعاً بتصويتهم الجماعي ضد أي تغيير على دستور عام ٢٠٠٨، كان من الطبيعي أن تستمر الشخصيات البارزة في إصرارها على ضرورة التوصل مبدئياً إلى تفاهم سياسي بين كبار الزعماء السياسيين في البلد، من أجل تحقيق تغيير سياسي أو دستوري ولو بقدر ضئيل. وبالتوازي مع الجهود المبذولة في البرلمان، عقد الرئيس ثين سين أيضاً اجتماعات سياسية رفيعة المستوى مع القادة العسكريين ورؤساء مجلسي البرلمان وممثلي الأحزاب السياسية البارزة. وعُقد أحد هذه الاجتماعات في ناي ببي تاو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وكان في جملة مَنْ حضره أونغ سان سو كي. وفي ذلك الاجتماع، حث الرئيس جميع الزعماء السياسيين على مواصلة تعزيز الانتقال الديمقراطي، والمضي قدماً بعملية السلام، وإجراء انتخابات ناجحة. وشدد على ضرورة امتناع جميع الأطراف المعنية عن اللجوء إلى أساليب المواجهة والسعي إلى التغيير من أجل مستقبل أفضل باستخدام الوسائل السياسية الواقعية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقد الرئيس أيضاً محادثات سداسية الأطراف في ناي ببي

تاو مع الزعماء السياسيين الرئيسيين في البلد. بمن فيهم أونغ سان سو كي؛ ورئيس مجلس النواب في البرلمان ثورا شوي مان؛ ورئيس مجلس الشيوخ في البرلمان حين أونغ ميينت؛ والقائد العام لقوات الدفاع، مين أونغ هلاينغ؛ وممثل العرقيات آي ماونغ. وفي حين وصفت المصادر الرسمية الاجتماع بالمفيد، فإن المجتمعين لم يتوصلوا إلى أي اتفاقات بشأن التغييرات الدستورية أو السياسية المحددة ووصفت أونغ سان سو كي العملية برمتها بأنها عديمة الجدوى. ورغم أن جميع الأطراف تكلموا عن عقد اجتماع آخر للنظر في مسائل محددة، إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن.

١٢ - ورغم حالات الغموض الناجمة عن تلك التطورات، من الواضح أن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ستشكل معلما هاما في عملية إرساء الديمقراطية. وإذا أحرزت بشكل يتسم بالمصداقية والشفافية والشمولية، فإنها تتيح الفرصة لكي تبرهن مرة أخرى على التزام الحكومة بالإصلاح الديمقراطي. وأكد مجددا كل من الرئيس وسائر كبار الزعماء السياسيين التزامهم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودعوا إلى هيئة بيئة انتخابية سلمية وهادئة. وخلال الكلمة التي ألقاها الرئيس ثين سين بمناسبة العام الجديد، أشاد "بالثقافة السياسية الجديدة" في ميانمار، مكررا تعهده "بأن تكون انتخابات عام ٢٠١٥ هي الأولى منذ الاستقلال التي ستتنافس فيها جميع الأطراف السياسية المعنية بحرية ونزاهة". وشدد الرئيس، في خطابه الإذاعي الشهري في ٣ حزيران/يونيه، على أن الحكومة "سوف تتعاون بشكل كامل مع لجنة الانتخابات الاتحادية والمنظمات الأخرى ذات الصلة"، وحث في الوقت نفسه "جميع القوى السياسية وكل مواطن بأن يجعلوا هدفهم كفالة الاستقرار خلال هذه الفترة الانتقالية قبل إجراء الانتخابات العامة". وفي ٢٧ آذار/مارس، تعهد القائد الأعلى لقوات الدفاع، مين أونغ هلاينغ، بأن يدعم الجيش إجراء انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية وحذر من أن الجيش لن يتسامح مع تكدير جو الانتخابات أو مع التهديدات المسلحة ضدها. وشدد أيضا رئيس لجنة الانتخابات، تين آي، على التزام اللجنة بإجراء الانتخابات بصورة شفافة وشاملة. ومن جهتها، أنهت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المعارضة مؤخرا أشهرها من التكهنات والغموض وأعلنت اعتزامها خوض الانتخابات، ما يمكن اعتباره مؤشرا على زيادة التوقعات بإجراء عملية تتسم بالمصداقية. وأعلن نشطاء بارزون، بمن فيهم زعيم مجموعة طلبة جيل ٨٨، كو كو غبي، في

تموز/يوليه أنهم سيخوضون الانتخابات عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، واضعين بذلك حداً للتكهنات بأنهم سيشكلون حزبا سياسيا^(١).

١٣ - واضطلعت لجنة الانتخابات بالأعمال التحضيرية للانتخابات العامة لتحسين شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها. وتشمل هذه التدابير بذل جهود ترمي إلى رقمنة القوائم الانتخابية واستكمالها؛ والتشاور بشأن الإطار التنظيمي مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية لدعم الانتخابات؛ وتوجيه دعوات للمرة الأولى لمراقبي انتخابات دوليين ووطنيين؛ والتواصل مع وسائط الإعلام بشأن تقاريرها عن الانتخابات؛ وإدخال تغييرات لمعالجة الأحكام الانتخابية التي كانت إشكالية في عام ٢٠١٠، من قبيل التصويت المسبق؛ والحد من تكاليف الترشح. وبناء على طلب اللجنة، أجرت إدارة الشؤون السياسية تقييما للاحتياجات الانتخابية وبدأ مشروع متواضع للمساعدة الانتخابية في ميانمار في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتعهّد أيضا كلّ من الاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم المساعدة التقنية وغيرها من أنواع المساعدة للانتخابات. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، وقّع ٦٧ حزبا من أصل ٨٠ حزبا من الأحزاب السياسية المسجلة حاليا على مدونة جديدة لقواعد السلوك فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٥. وجرى التوقيع بحضور لجنة الانتخابات الاتحادية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ووسائط الإعلام. ومنذ ذلك الحين وقّع ١٢ حزبا إضافيا على المدونة. وقد وُضعت المدونة من قبل الأحزاب نفسها كميّان مشترك للسلوك المقبول خلال الحملة، وأقرتها اللجنة. وفيما يستعد البلد لإجراء الانتخابات، ظل المناخ السياسي الأوسع هادئا نسبيا. وأتاحت زيادة حرية التعبير والصحافة إجراء نقاشات مفتوحة وكتابة تقارير عن قضايا محددة بصورة تجاوزت كثيرا ما كان ممكنا في السابق، وتمارس الأحزاب السياسية أنشطتها بشيء من الحرية النسبية.

١٤ - وفي الوقت نفسه، قد تؤدي القيود المفروضة على القدرات إلى عرقلة اللجنة في تسيير العملية. ولا يزال مستوى فهم الانتخابات لدى الكثير من جمهور الناخبين متدنياً وسوف يتعين بذل جهود واسعة من أجل تحسين هذا الفهم البسيط. وبالإضافة إلى ذلك، قد يحول اندلاع القتال في بعض المناطق العرقية دون الاقتراع، ويؤدي بالتالي إلى حرمان بعض الأقليات العرقية من حقوقها الانتخابية. وهناك خطر متزايد من استغلال التوترات الطائفية لأغراض سياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات. وفي ولاية راخين وأماكن أخرى،

(١) حين كتابة هذا التقرير، كانت اللجنة المركزية للحزب قد رفضت الطلبات التي تقدم بها العديد من أعضاء مجموعة جيل ٨٨، بمن فيهم كو كو غي، لتعيينهم كمرشحين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

حرم مئات الآلاف من المسلمين الروهينغيا من حقوقهم الانتخابية إثر صدور قرار بإلغاء بطاقاتهم البيضاء المؤقتة. وتأثرت على نحو مماثل الأقليات الهندية والصينية التي تحمل البطاقات البيضاء. وخلال انتخابات عام ٢٠١٠، كان يحق لحاملي البطاقات البيضاء تشكيل الأحزاب السياسية، والمشاركة في أنشطة الأحزاب وفي الانتخابات. وفي عام ٢٠١٤، حُرِّم تعديل أَدخل على قانون تسجيل الأحزاب السياسية حاملي البطاقات البيضاء من الحق في تشكيل الأحزاب السياسية أو في عضويتها. وفي شباط/فبراير، ورغم صدور قرار برلماني بمنح حاملي بطاقات البيضاء الحق في الاقتراع في استفتاء عام، ألغى الرئيس صلاحية البطاقات البيضاء. واعتُبر على نطاق واسع أن اتخاذ ذلك القرار جاء عقب قرار أصدرته المحكمة الدستورية يشكك في عمل البرلمان وبضغط من العناصر البوذية القومية المتطرفة في البلد. وفيما بدأت قوائم الناخبين الأولية في الظهور في أنحاء راخين، لا تزال أسماء الروهينغيا غائبة عنها بشكل واضح، وباتت هذه الطائفة محرومة من أي حقوق سياسية. وحالة عضو البرلمان لفترة طويلة، شوي ماونغ، أحد أفراد طائفة الروهينغيا الذي أفادت التقارير بأن لجنة الانتخابات اعتبرته غير مؤهل للترشح لإعادة الانتخاب، هي حالة شائعة بشكل خاص.

١٥ - وأخيراً، سوف تتوقف مصداقية الانتخابات على مدى مقبولة نتائجها لدى الزعماء السياسيين والسكان، وما إذا كان سيتم فعلاً نقل السلطة بشكل سلس. ومن المرجح أن يكون الوقت المنصرم بين الإعلان عن نتائج الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر، وانتخاب الرئيس من قبل هيئة انتخابية فترة يكتنفها الكثير من الغموض. ومن المهم أن يتصرف جميع الزعماء السياسيين بمسؤولية وحكمة، ويضعوا مصالح البلد فوق مصالحهم الشخصية، ويساعدوا على الحفاظ على جو يسوده الهدوء والاستقرار. ويتوقع من أي حكومة في المستقبل أن تمضي قدماً على طريق الإصلاح، بما في ذلك اتخاذ إجراءات بشأن القيام بتعديلات دستورية لتحقيق المزيد من الديمقراطية وإشراك الجماعات العرقية المسلحة السابقة وغيرها في حوار سياسي يتسم بالمصداقية.

باء - النزاع المسلح وعملية المصالحة الوطنية

١٦ - لا يزال إيجاد حل سياسي يهدف إلى إنهاء أكثر من ٦٠ عاماً من النزاع المسلح بين الجيش والمجموعات العرقية يمثل أولوية لحكومة الرئيس ثين سين. وبعد أن وقعت الحكومة اتفاقات ثنائية لوقف إطلاق النار مع معظم الجماعات العرقية المسلحة، شرعت في السير على طريق طموح للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠١١. وبخلاف المحاولات السابقة التي قامت بها الحكومة العسكرية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، كان من المزمع أن تشكل الجهود المبذولة حالياً للتوصل إلى وقف

لإطلاق النار على الصعيد الوطني جزءاً من مصالحة وطنية أوسع نطاقاً تشمل وضع إطار للحوار السياسي والعمل مع طائفة واسعة من المنظمات العرقية المسلحة والقوى السياسية الأخرى في البلد. وتعهّد الرئيس أيضاً بأن تسفر العملية عن قيام نظام حكم اتحادي حقيقي، وهو أحد المطالب والتطلّعات الرئيسية للمجموعات العرقية. ووفقاً لخريطة الطريق التي وضعتها الحكومة لإحلال السلام، ستقوم الأطراف من كلا الجانبين بوضع مشروع إطار للحوار السياسي في غضون ٦٠ يوماً من التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، وحيث يتوقع أن تبدأ عملية الحوار الفعلي في غضون ٣٠ يوماً أخرى من الاتفاق على ذلك الإطار.

١٧ - واستمر إحراز التقدم في مفاوضات السلام بين اللجنة الاتحادية الحكومية العاملة المعنية بالسلام من جانب الحكومة والفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار الذي يمثل ١٦ جماعة عرقية مسلحة، بوتيرة متنوعة ومتباعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أجريت ثلاث جولات من المفاوضات الرسمية وعدد كبير من الجولات غير الرسمية والتقنية لصياغة مشروع نص واحد بشأن التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار، شمل إشارات إلى وضع مدونة قواعد سلوك للأفراد المسلحين، وآليات رصد وقف إطلاق النار، وما يسمى بطرائق إدماج القطاع الأمني - وقد غطيت هذه المسألة بعبارات عامة جداً. وفي الوقت نفسه، يقوم فريق دعم الجهات المانحة من أجل السلام، قاده في البداية النرويج، وتقوده حالياً سويسرا ويضم أستراليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، بدعم الحكومة والجماعات العرقية المسلحة والهيئات التقنية المرتبطة بعملية السلام. وخلال سير المفاوضات في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥، حضر مستشاري الخاص بصفة مراقب بالإضافة إلى الصين، وشهد بشكل مباشر تصميم وعزم الطرفين المتفاوضين على التوصل إلى تفاهم مشترك وحلول سياسية تقوم على الحد الأدنى من الثقة المتبادلة التي كانت غائبة منذ أكثر من ٦٠ عاماً من النزاع على أرض المعركة. فالتقاء التنظيمات العرقية المسلحة المختلفة ذات المصالح والتطلّعات المتميزة وأحياناً المتباينة، معاً لتشكيل فريق تفاوض واحد مشترك باعتباره الفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار يعمل بصورة بناءة على وضع نص مشترك مع اللجنة الاتحادية الحكومية العاملة المعنية بالسلام هو في حد ذاته إنجاز هام.

١٨ - إلا أنه على الرغم من البوادر الإيجابية المتقدمة والمبكرة الهامة، فقد توقفت محادثات السلام بحدة خلال الشهور السبعة في الفترة الممتدة بين أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥ بسبب الصدمات الكبيرة التي شملت جماعات مسلحة من قبيل جيش استقلال كاشين، وجيش تانغ للتحرير الوطني وجيش أركان في ولايتي كاشين وشان، وشمل

مؤخراً جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، مما ألحق ضرراً شديداً بالثقة التي يشكل بناؤها حاجة ماسة بين الجانبين. واتهم كل جانب الجانب الآخر بالتراجع والرضوخ لمقاومة العناصر المتشددة. واعتبرت الحكومة محاولات بعض الجماعات العرقية المسلحة للفت الأنظار إلى الأعمال التي يقوم بها ما يسمى بـ "جيش الاتحاد الفيدرالي" بأنها استفزازية. وفي الوقت نفسه، أدى هجوم الجيش على مدرسة كاشين للتدريب العسكري بالقرب من ليازا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي قُتل خلاله ٢٣ طالب ضابط من مختلف الجماعات العرقية المسلحة، إلى زيادة حدة التوتر بين الحكومة والمجموعات العرقية المسلحة.

١٩ - وفي منطقة كوكانغ التي تتمتع بالإدارة الذاتية في ولاية شان الشمالية المتاخمة للصين، أدى اندلاع قتال منذ شباط/فبراير بين الجيش وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار وجماعات أخرى إلى وقوع أشد الخسائر التي تكبدها الجيش في السنوات الأخيرة. وفي كلمة ألقاها الرئيس أذيعت في ١ آذار/مارس، أكد أنه "لن يتسامح مع أي بلد أو جماعة تمس بسيادة ميانمار". وبعد إعلان الأحكام العرفية في المنطقة، وإصدار أوامر بتقييد وسائل الإعلام التي تغطي أخبار النزاع هناك، رد الجيش باستخدام المدفعية الثقيلة والقوة الجوية ضد خصومه. وقد انتقلت تلك الهجمات الانتقامية التي شنها الجيش في منتصف آذار/مارس إلى الحدود مع الصين، أسفرت عن مقتل خمسة مدنيين صينيين فأصدرت الصين تحذيراً شديداً. لكن كلا الجانبين سارعا لتهدئة الوضع وقدمت ميانمار اعتذاراً رسمياً.

٢٠ - وفي غضون ذلك، تقاربت الحكومة أيضاً مع الجماعات المسلحة، واتخذت مبادرات بالغة الأهمية لكسر الجمود. إذ إن وجود الرئيس في حفل التوقيع على صك الالتزام والإعلان الرسمي باعتراف الحكومة على مواصلة الحوار السياسي من أجل "اتحاد فيدرالي يقوم على أساس الديمقراطية والمساواة وتقرير المصير" في ١٢ شباط/فبراير، أكد من جديد الالتزام بالمصالحة الوطنية. إلا أن منظمات عرقية أساسية لم تحضر هذا الاحتفال. وجزئياً بناء على طلب الصين وجهات أخرى، قام وفد من منظمة استقلال كاشين برئاسة لا جا بزيارة ناي ببي تاو للمرة الأولى في منتصف آذار/مارس ٢٠١٥. وقد استقبل أعضاء الوفد بحفاوة في العاصمة من قبل الرئيس ثين سين والقائد الأعلى لقوات الدفاع، مين أونغ هلاينغ، وفي الجولة السابعة من المحادثات التي عقدت لاحقاً والتي بدأت في ١٧ آذار/مارس، توجت المفاوضات بشأن اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، التي دامت ١٨ شهراً، بتوقيع مشروع اتفاق في ٣١ آذار/مارس. ولدى التوقيع على مشروع الاتفاق، أعرب الرئيس ثين ساين عن استعداد الحكومة للمضي قدماً بشأن الوعود الرئيسية الواردة في مشروع الاتفاق أهمها ضمان إجراء مفاوضات سياسية والالتزام بإنشاء دولة اتحادية ديمقراطية - وهما

طلبان راسخان وفي غاية الأهمية من مطالب الجماعات العرقية. ولا تزال بعض نقاط الخلاف الرئيسية، بما فيها تلك المتعلقة بتفاصيل الرصد المشترك وإدماج القطاع الأمني ووضع مدونة لقواعد السلوك، من دون حل وبانتظار إجراء حوار سياسي في المستقبل.

٢١ - وفي الأشهر التالية، واصل الرئيس التأكيد على استعداد الحكومة للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في وقت مبكر. أما من جانب الجماعات المسلحة، فقد اقترح الفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار بأن يخضع مشروع الاتفاق الموقع لموافقة مؤتمر قمة يضم قيادات المنظمات العرقية المسلحة الذي يتعين عقده على وجه السرعة. وعقدت القمة في الفترة من ٢ إلى ٩ حزيران/يونيه في لوخي لار في ولاية كارين. وحضر مستشاري الخاص القمة بصفة مراقب، بالإضافة إلى وفد من الصين. وبدلاً من التصديق على مستوى القمة على النص المتفق عليه من قبل الفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار، استأنف الاجتماع المناقشة والجدال حول النص ذاته، وأُقرَّح ١٢ تعديلاً آخر على مشروع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الموقع أصلاً. وأنشأ أيضاً فريقاً يضم وفداً مفاوضاً جديداً رفيع المستوى ليحل محل الفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار في المفاوضات القادمة. ومن بين المسائل الأخرى التي أثّرت من جديد المناشدة بإشراك جميع الجماعات المسلحة الـ ١٦ في التوقيع على وقف إطلاق النار، سعيًا لتجاوز تحفظات الحكومة بشأن إدراج جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، وجيش تانغ للتحرير الوطني وجيش أركان كأطراف موقعة على الاتفاق في تلك المرحلة. وعلى الرغم من أن بعض الأوساط اعتبرت الموقف المتخذ في قمة لوخي لار خطوة إلى الوراء في المفاوضات، فقد قرر المفاوضون الحكوميون للسلام بقيادة الوزير أونغ مين إعادة العمل مع الفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار وفريق الوفد المفاوض الرفيع المستوى في شيانغ ماي في تايلند في أوائل تموز/يوليه. وفي غضون ذلك، ظاهرياً بناء على طلب الصين، أعلن جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار وقف إطلاق النار من جانب واحد في نزاعه مع الجيش في أوائل حزيران/يونيه، وهي خطوة رفض الجيش أن يتخذها بجدية. ومع تقدم الاتصالات بين الطرفين المتفاوضين، أبدى كلا الجانبين علامات تدل على الاستعداد لإحراز تقدم في النص الذي سبق العمل به. وجرّت جولة أخرى من المفاوضات في يانغون في منتصف تموز/يوليه، حيث جرى تضيق الهوة، لكن القضايا الرئيسية ظلت معلقة، بما في ذلك الاختلافات بشأن الأطراف الموقعة على الاتفاق والشهود الدوليين الذين يجب دعوتهم. واجتمع الطرفان مرة أخرى في ٦ و ٧ آب/أغسطس من دون التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الأطراف الموقعة بين الجماعات العرقية المسلحة. إلا أن الاتصالات الأخيرة تجري حالياً. وإذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه النقطة، سيدعى كبار قادة المجموعات المسلحة للاجتماع بالرئيس والقائد العام للجيش لإقراره والتوقيع على

اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وستكون تلك الفرصة الأخيرة في إطار الحكومة الحالية.

٢٢ - وقد أكدت مراراً لكلا الجانبين ضرورة أن يتخذ جميع المعنيين "قفزة هامة" للتغلب على الشكوك المتراكمة وعدم الثقة والشروع في عهد جديد من التعاون. وبتلك الطريقة فقط يمكن أن يمهد السبيل لوقف إطلاق نار دائم وإجراء حوار سياسي هادف وبناء. ولم يتضح بعد ما إذا كان الجانبان سيحرزان تقدماً ملموساً بشأن هذه المسائل قبل إجراء الانتخابات. وقد أظهرت الشهور الـ ١٨ الماضية أن لدى جميع الأطراف القدرة والإرادة على إيجاد مخرج من النزاع. فقد تم التغلب على حالات مستعصية في مواقف الجانبين بين الحين والآخر وثابر الجانبان على التفاوض وبناء أساس من التفاهم والتقدير للقيود الموجودة لدى الجانب الآخر. وعملت أفرقتهما التقنية في أحيان كثيرة جنباً إلى جنب على نحو وثيق لتوضيح التصورات الخاطئة وسوء التفاهم. وبغض النظر عن نتيجة المفاوضات، ستكون الخبرة التي اكتسبها الطرفان مفيدة للغاية للمستقبل. ويجب الإقرار أيضاً بأن الرئيس ثين سين وفريقه التفاوضي من جانب الحكومة والأعضاء القياديين في الفريق الوطني لتنسيق وقف إطلاق النار من جانب الجماعات العرقية المسلحة، يستحقون ثناء كبيراً لأنهم عززوا ثقافة الحوار والتفاوض بصبر وأناة - وهو إنجاز هام لم تحققه أي حكومة سابقة في ميانمار.

جيم - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٣ - ظلت التوقعات الاقتصادية العامة في ميانمار إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً للنتائج الأولية لصندوق النقد الدولي، لا تزال توقعات النمو موثوقة على المدى المتوسط، إلا أنه توجد علامات تشي بالخطر في المستقبل القريب. ويتوقع الصندوق أن ينخفض المعدل الحقيقي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً إلى ٧,٨ في المائة في السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ من ٨,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وازدادت الاستثمارات الأجنبية زيادة كبيرة خلال السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ لتصبح ٨ بلايين دولار استناداً إلى مؤسسة الاستثمار في ميانمار، بزيادة تتجاوز ٢٠٠ في المائة مقارنة بالعام السابق. وبينما كان قطاع الطاقة هو الجهة الرئيسية المتلقية للاستثمار، بمجموع بلغ ٣٥ في المائة، حصل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات التحويلية أيضاً على نسبة ٢٥ في المائة. ويشكل الاستثمار المضطرب في الصناعات التحويلية والعقارات والفنادق والسياحة جزءاً من الاتجاه العام. وطراً تغير ملحوظ على القطاع المصرفي: ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ولأول مرة خلال نصف قرن، أعلن المصرف المركزي لميانمار عن منح تسعة مصارف أجنبية تراخيص للعمل في البلد. وخلال زيارتي إلى ناي ببي تاو في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شجعت اجتماعي مع كبار رجال الأعمال الذين هم أعضاء في مجموعة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في ميانمار، وهم ملتزمون بالعمل بأساليب تفي بمسؤولياتهم الأساسية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

٢٤ - وصحب النمو في الاستثمار الأجنبي قدر محدود من الجهود التي بذلتها الحكومة لتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية والتخفيف من حدة المخاطر الاجتماعية والبيئية. وقد أضافت خطة تنمية الطاقة للسنوات الـ ١٥ المقبلة، التي كشف عنها النقاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، إلى الشواغل الحالية إزاء انعدام الشفافية والآثار البيئية والاجتماعية السلبية الواسعة النطاق لمشاريع الطاقة الكهرومائية على نهر سالوين ومشاريع رئيسية أخرى. وبذلت الحكومة بعض الجهود لمعالجة هذه المسائل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أنشأت اللجنة المركزية الوطنية لإدارة موارد الأراضي، في محاولة لفتح العملية الوطنية لصياغة السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي أمام عامة الناس ومددت فترة المشاورات. وعملت أيضا مع المؤسسة المالية الدولية لإجراء تقييم بيئي استراتيجي في قطاع الطاقة الكهرومائية. كما بذلت جهوداً متواضعة من أجل تعزيز الشمولية والشفافية، ودعت المجتمع المدني المحلي إلى حضور منتدى التعاون الإنمائي الثالث في ميانمار في شباط/فبراير ٢٠١٥. ومن حيث شفافية الإيرادات، تقوم ميانمار حالياً بوضع تقريرها الأول عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الذي يشمل الإبلاغ عن الإيرادات في قطاعات النفط والغاز والتعدين. وفي حين تعد هذه الجهود مشجعة، ينبغي أن يرافقها تنفيذ قانون مكافحة الفساد، وزيادة الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك السياسات الإنمائية الاقتصادية ووضع آليات فعالة للتظلم.

٢٥ - ويواصل الرئيس ثين سين بذل جهوده الرامية إلى الحد من الفقر ورفع اسم ميانمار من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أجرت الحكومة وبعثة تمثل الأمم المتحدة بأسرها، بقيادة الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حلقة عمل تتعلق برفع اسم ميانمار من قائمة أقل البلدان نمواً واستعراض مركزها الحالي في ضوء المعايير ذات الصلة. ولاحقاً في كانون الثاني/يناير، زادت الأمم المتحدة الدعم التقني الذي تقدمه وحثت الحكومة على إجراء مناقشات بشأن السياسات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحديد الاستراتيجيات والإجراءات اللازمة لتحقيق تقدم ملموس على الميدان.

٢٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أجرت الحكومة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والجهات المانحة، تعداداً للسكان والمساكن في جميع أنحاء البلد، وذلك لأول مرة

منذ ثلاثة عقود. وكان إجراء مثل هذا التعداد ضروريا وحسن التوقيت وعظيم القيمة في ضوء التحول السياسي والاقتصادي الجاري في ميانمار. وبدءا من أيار/مايو ٢٠١٤، قام مستشارون دوليون ووطنيون في مجال التزاغات بزيارة مناطق في جميع أنحاء البلد للتشاور مع المجموعات العرقية والدينية والسياسية ومجموعات النساء والشباب من أجل المساعدة على تبديد المفاهيم الخاطئة عن العملية وإتاحة فرص المشاركة للسكان في التعداد وبناء ثقتهم به. وستتيح البيانات الديمغرافية والاجتماعية الموثوق بها أساسا إحصائيا متينا لصنع السياسات ولتدخلات الجهات المانحة في السنوات المقبلة. وصدرت النتائج الرئيسية للتعداد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، بما في ذلك بيانات مفصلة عن حجم السكان والنمو السكاني، والعمر ونوع الجنس، والوضع العائلي، والهجرة، والولادات والوفيات، والتعليم، والعمالة، والإعاقة وظروف السكن في كل ولاية ومنطقة، وكل منطقة إدارية وبلدية. ومن المقرر أن يصدر في عام ٢٠١٦ المزيد من البيانات عن المهن والصناعات والأصول العرقية والأديان. وأحصى التعداد حوالي ٩٨ في المائة من السكان كما شمل مناطق نائية إثنية لم يشملها أي تعداد من قبل، وذلك بفضل المفاوضات المكثّسة بين الحكومة والزعماء الإثنيين. غير أن ما يقدر بنحو ١,٢ مليون شخص من ولايات كاشين، وراخين - ومعظمهم من الروهينغيا - وكاين لم يشملهم التعداد بالكامل، مما يعكس استمرار التحديات المتمثلة في التزاغات الداخلية والانقسامات العرقية. غير أن رفض الحكومة السماح للروهينغيا بإجراء تحديد ذاتي للهوية، وما ترتب عن ذلك من عدم مشاركتهم في التعداد، أضعف فعالية العملية في ولاية راخين. وقد تعين تقدير عدد سكان تلك المناطق باستخدام وسائل أخرى.

دال - حالة حقوق الإنسان

٢٧ - رغم العديد من التطورات الإيجابية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فقد تعرض نشطاء وصحفيون ومواطنون عاديون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين عند ممارسة حقهم في التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، اعتُقل في ليتبادان ١٢٧ متظاهرا سلميا كانوا يدعون إلى إدخال تعديلات على قانون التعليم الوطني ووجهت إليهم تهمة القيام بأعمال شغب مفضية إلى جرح موظف حكومي وبالتجمع غير القانوني وزعزعة الاستقرار الوطني، وتلك هم تعرض مرتكبها لعقوبة سجن تصل مدتها إلى ١٠ سنوات. وما زال ٥٤ منهم على الأقل رهن الاحتجاز قبل المحاكمة كما أن الكثير منهم قد رُفض الإفراج عنه بكفالة.

٢٨ - ووقعت الحكومة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تموز/يوليه ٢٠١٥. أما في الميدان، فيتواصل ورود تقارير تفيد بأن الاستحواذ على الأراضي

ما زال مثيرا للقلق. وبالنظر إلى ازدياد الاحتجاجات بشأن الحقوق في الأراضي وبشأن الموارد الاستخراجية، يتعرض المزارعون والمنظمون على مستوى المجتمعات المحلية المشاركون في الاحتجاجات للمعاملة العنيفة على يد السلطات. ففي ١٨ شباط/فبراير، اعتُقل ١٤ قرويا من ضاحية يانغون في قرية ميشاونغان كانوا يطالبون باستعادة أراضيهم التي يُزعم أن الحكومة العسكرية السابقة صادرها، وحُكم عليهم بعقوبات سجن تصل مدتها إلى ستة أشهر. وقبل ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتُقل تعسفيا ستة ناشطين في مدينة يانغون بعد احتجاجهم السلمي على حادث إطلاق النار الذي أدى إلى مقتل أحد المحتجين في منجم ليتبادونغ للنحاس، الواقع في سيغايغ، قبل أسابيع من ذلك. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، حُكم عليهم بالسجن لمدة أربع سنوات وأربعة أشهر. وفي الوقت نفسه، كانت هناك مزاعم باستعمال الشرطة وقوات الأمن القوة المفرطة في تفريق الاحتجاجات في حالات كثيرة. فقد زُعم أن الشرطة أطلقت النار، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على مزارعين ورهبان كانوا يحتجون على ما ادعي بأنه مصادرة للأراضي وإلحاق الضرر بالبيئة في منجم ليتبادونغ للنحاس. وقد قتل أحد الأشخاص بينما أصيب أربعة آخرون بجراح. وفي حالة أخرى وقعت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، اتهمت الشرطة باستخدام القوة المفرطة لتفريق مظاهرة للاحتجاج على قانون التعليم الوطني.

٢٩ - واستمرت وسائط الإعلام تعمل في بيئة أكثر حرية، بيد أن العديد من الصحفيين المحليين قد تعرضوا للاعتقال خلال السنة بتهم التشهير أو المضايقة أو التعدي على الأملاك أو انتهاك قوانين الأمن الوطني. وهناك حاليا ما لا يقل عن ١٠ صحفيين مسجونين في ميانمار بتهمة التشهير. وكان الصحفي المستقل أونغ كياو ناينغ (المعروف أيضا باسم كو بار غيي)، الذي زُعم أنه تعرض للتعذيب والقتل في سجن عسكري في ولاية مون في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مثيرا للقلق بصفة خاصة، إذ أنها أول حالة لقتل صحفي في أثناء أدائه عمله منذ عام ٢٠٠٧. ويُزعم بأن ملف التحقيق الرسمي في حالة الوفاة هذه قد أُغلق في حزيران/يونيه دون أن تُحل القضية بوضوح. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك شواغل إزاء عدم المساءلة والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية التي يزعم أن القوات المسلحة وجهات فاعلة من غير الدولة قد ارتكبتها، في المناطق المتضررة من النزاع وفي مناطق وقف إطلاق النار على السواء. ففي قضية اغتصاب مدرستين من طائفة الكاشين، هما ماران لورا وتانغباو هكاون نن تسين، وقتلهما بقسوة، اتسم التحقيق الجنائي بانعدام المصداقية؛ أما مرتكبو الجرم فما زالوا طلقاء. وهناك اتجاه حديث آخر مثير للقلق يتمثل في مزاعم تفيد بأن عسكريين قد هددوا بأن يلاحقوا جنائيا مدنيين قدموا شكاوى ضد انتهاكات من هذا القبيل.

٣٠ - أما التمييز المؤسسي ضد طائفة الأقلية المسلمة، ولا سيما الروهينغا الذين تشير إليهم الحكومة رسمياً بالبنغاليين، فلا يزال موضوعاً يستقطب اهتمام المجتمع الدولي. فقد اجتذب اهتماماً خاصاً في سياق أزمة الهجرة غير النظامية في بحر أندامان وخليج البنغال خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥. وما زال حوالي ١,٢ مليون من الروهينغا في ولاية راخين يواجهون شتى أشكال القيود المفروضة على الحركة والعمل والتعليم والحرية الدينية. وتظل مسألة الوضع القانوني، بما في ذلك الحصول على الجنسية بالنسبة لغالبية هذه الطائفة، دون حل. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، أطلقت الحكومة عملية تجريبية للتحقق من الجنسية في بلدية ميبون، حيث أتاح للمشردين داخلياً من طائفتي الكامان^(٢) والروهينغا إمكانية الحصول على الجنسية. وبحلول منتصف عام ٢٠١٥، كان ما يقرب من ٦٠٠ شخص قد حصلوا على قرار بمنحهم الجنسية، رغم استمرار القيود المفروضة على حركتهم. وما زالت العملية متعثرة في خضم مقاومة مقدمي الطلبات لأي تحديد لهويتهم على أنهم بنغاليون. وعلى النحو المبين أعلاه، ففي شباط/فبراير ٢٠١٥، ألغت الحكومة البطاقات البيضاء وأصدرت تعليمات إلى جميع حاملها، الذين تفيد التقارير بأن عددهم يبلغ ما مجموعه ٧٦٠ ٠٠٠ شخص، بتسليمها بحلول ٣١ أيار/مايو. وقد سُلم أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ بطاقة في ولاية راخين، وسُلم أغلبها الروهينغا. وفي مقابل ذلك، سُلمت لهم إيصالات يمكنهم استبدالها لاحقاً ببطاقات جديدة. وتفيد وزارة الهجرة والسكان، بأن البطاقة الجديدة هي بطاقة هوية سارية المفعول لمدة سنتين وليست إثباتاً للجنسية. ويبقى على حاملها أن يطلب الحصول على الجنسية عن طريق إجراءات مستقلة. وتفيد التقارير أن المجتمعات المحلية تأنف من تسلم البطاقة الجديدة، لأنه لا يُعرف بوضوح ما سيحدث بعد سنتين، عندما تنتهي مدة صلاحيتها. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كان بوسع الروهينغا الذين لم يسلموا بطاقاتهم البيضاء أن يطلبوا الجنسية ولا درجة الصرامة التي ستنتج في تطبيق شرط أن يحدد الروهينغا هويتهم على أنهم بنغاليون. وحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، استؤنفت عملية التحقق من الجنسية في ولاية راخين، مع استمرار اشتراط تحديد الروهينغا هويتهم على أنهم بنغاليون. وحتى الآن، يبدو أنه لم تقدم في ثلاث بلديات في ولاية راخين سوى ٨٠٠ أسرة طلبات من هذا القبيل.

٣١ - وقد واصلنا أنا ومستشاري الخاص حث الحكومة على اتخاذ التدابير من أجل إنهاء هذا التمييز المنهجي ضد الطوائف المسلمة وتخفيف معاناتهم. وطلب مجلس حقوق الإنسان

(٢) الكامان طائفة مسلمة معترف بها رسمياً بوصفها إحدى الأعراق القومية، البالغ عددها ١٣٥، ومخوّل لها الحق في المواطنة الكاملة.

في قراره ٢٩/٢١، الذي اتخذ في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ في دورته التاسعة والعشرين، أيضا إلى حكومة ميانمار اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للتمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى، ومنحهم المواطنة الكاملة.

٣٢ - وما زالت أسماء قوات تاتماداو (القوات المسلحة) وسبع جماعات عرقية مسلحة مدرجة في قوائم تجنيد واستخدام الأطفال الواردة في مرفقات تقاريري عن الأطفال والتزاع المسلح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الحكومة تقدما في تنفيذ خطة عمل مشتركة أبرمت مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، تبتغي إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال. وشمل ذلك تسريح الجنود الأطفال السابقين من قوات تاتماداو، والقيام بمعية الأمم المتحدة بالتحقق المشترك من المشتبه في كونهم قصرا بغية التعجيل بتسريح من جندوا ولم تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، وزيادة فرص استعراض الكتائب العسكرية ودخول المدارس ومراكز التجنيد لأغراض الرصد، بما في ذلك قوات حرس الحدود، وبذل جهود التوعية والتدريب لإيقاظ الوعي لهذا الأمر في صفوف القوات. وأجرت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عشر زيارات للرصد إلى ٤٤ وحدة عسكرية. وفي نيسان/أبريل، نظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حلقة عمل لمدة يومين بالتعاون مع الجيش والوزارات الرئيسية، بما فيها وزارات الدفاع والشؤون الداخلية والمهجرة والسكان، أفضت إلى وضع إجراءات تشغيل موحدة بشأن التحقق من الأعمار. وسُرح ما لا يقل عن ٣٧١ من الأطفال الجنود السابقين من قوات تاتماداو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك رغم الإبلاغ عن ٣٩ حالة جديدة من حالات تجنيد الأطفال خلال عام ٢٠١٤. وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها، بالتعاون مع الحكومة، المساعدة من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود المسرّحين. وواصلت الأمم المتحدة أيضا العمل مع الحكومة والأطراف الأخرى على رصد تجنيد واستخدام الأطفال كجنود وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عن ذلك. وأجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ليلي زروقي، زيارة إلى ميانمار في الفترة من ١٢ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ لتقييم أثر النزاع على الأطفال وإجراء حوار مع الحكومة، بهدف النهوض بالجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل المشتركة. واجتمعت أيضا مع العديد من الجماعات العرقية المسلحة المدرجة في القائمة لمناقشة منع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٣٣ - وقد واصلت الدعوة إلى إنشاء مكتب تابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بولاية كاملة في ميانمار، لكن لم يحرز سوى تقدم محدود في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تراجع مستوى تعاون الحكومة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بأشكال

تشمل تقييد منح التأشيرات لموظفي المفوضية، الأمر الذي يحد من قدرتها على تقديم الدعم الكامل إلى الحكومة في معالجة الشواغل المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال المفوضية تتعاون مع الحكومة فيما يتعلق بالحوار بشأن السياسات، وأنشطة الدعوة، والتعاون التقني وبناء القدرات في عدد من المجالات.

هاء - الحالة الإنسانية

٣٤ - هناك حالياً ما يقدر بنحو ٥٤٠ ٧٠٠ شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للتزاع التي لم تحل أو للعنف بين الطوائف في جميع أنحاء ميانمار. وقد أسفر الاقتتال في ولاية كاشين وشمال ولاية شان عن تشريد ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١١. ومن الأمور التي ما زالت تثير قلقاً خاصاً استمرار عدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والقيود المفروضة على التنقل التي تحول دون وصول المدنيين إلى مناطق آمنة مأمونة وحصولهم على المساعدة المادية في الوقت المناسب، والتجنيد القسري للمدنيين وتعريضهم للمضايقة والعنف. وتشير التقارير إلى تصاعد مخاطر العنف الجنسي من جراء تجدد النزاع وما يترتب عن ذلك من تشريد للمدنيين. ووردت تقارير تشير أيضاً إلى حالات اتجار بالأشخاص عبر الحدود لأغراض الاستغلال الجنسي، وتفاقم هذه الظاهرة من جراء الفقر وانحيار الهياكل المجتمعية. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥، قدمت بعثات عاملة عبر الخطوط المساعدة إلى أكثر من ١٢ ٠٠٠ مشرد داخلي في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في ولاية كاشين. وما زال الإذن بتسيير المجموعة المقبلة من القوافل عبر الخطوط لم يصدر بعد. ويكتسي وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة في ولاية كاشين وشمال ولاية شان، بشكل مرن وأكثر استدامة ويمكن التنبؤ به، أهمية بالغة بالنسبة لتلبية احتياجات تلك المجتمعات. ويمكن تحقيق إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية المطلوب بتخفيف نظام الإذن بالسفر المعمول به حالياً وبالسماح للمنظمات الدولية بإنشاء مكاتب في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة واستقدام موظفين متفرغين إليها. ومنذ بداية العام ٢٠١٥، تحققت الأمم المتحدة من مقتل ما مجموعه ستة أطفال وإصابة ١٣ طفلاً بجروح في ولاية كاشين وشمال ولاية شان من جراء الألغام والأجهزة المتفجرة أو تبادل إطلاق النار.

٣٥ - وقد أدى القتال في كوكانغ إلى تشريد عدد يتراوح بين ٦٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ من الأفراد الذين اتجه معظمهم إلى الصين، وإلى شمال ولاية شان، وإلى إقليم وا الذي يتمتع بإدارة ذاتية. وتمكنت جمعية الصليب الأحمر في ميانمار من الوصول إلى منطقة كوكانغ وقدمت المساعدة إلى الضحايا، مع أن قافلتين من قوافلها قد تعرضتا للهجوم في

١٧ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٥، مما أدى إلى وفاة أحد المتطوعين ووقوع إصابات في صفوف الموظفين والمدنيين.

٣٦ - وفي ولاية راخين، ما زال أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية، ومنهم نحو ١٣٠ ٠٠٠ من أفراد الروهينغا الذين طالت مدة تشردهم نتيجة أعمال العنف بين الطوائف في عام ٢٠١٢. وما زال استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد الروهينغا، بمن فيهم المشردون داخليا، يؤثر سلبا في حصولهم على خدمات الصحة والتعليم وسبل العيش. ومع ذلك، طرأت بعض التحسينات المطلوبة بشدة واستفاد منها عدد ضئيل من الأشخاص المشردين داخليا. وفي الفترة الواقعة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت الحكومة منحاً نقدية بقيمة ١٠ ٠٠٠ دولار لما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص، أو مواد بناء بتلك القيمة لبناء مساكن مؤقتة للأفراد. وتلقت ٤ ٠٠٠ أسرة أخرى مساعدة مماثلة بعد مناقشات واتفاق مع كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجهات مانحة. وبناء على التقييم الذي أعدته الأمم المتحدة، يتبين أن الحكومة قد أجرت حتى الآن مشاورات مع الأسر خلال عملية إعادتها، وأن عودة أولئك الأشخاص إلى أراضيهم الأصلية كانت طوعية. ومن المقرر إعادة ونقل أعداد أخرى ريثما تأمر الحكومة المركزية بصرف الأموال الإضافية والمساعدة المالية التي وردت من جهات مانحة. ويعد ذلك خطوة إيجابية نحو إنهاء التشرد الداخلي ومتوامة مع ما كانت تطلبه وكالات المساعدة الإنسانية. وستواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى مواصلة التركيز على العودة إلى الوطن الأصلي. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة أن المنازل "مؤقتة"، وأن الحصول على أي سكن "دائم" ما زال يتوقف على عملية إثبات المواطنة. وفي حين تم إحراز بعض التقدم بشأن عودة المشردين داخليا الذين يعيشون في بيوت جماعية ممتدة ولم يغادروا قراهم الأصلية على الإطلاق، فإنه لم يحرز بعد أي تقدم بشأن عودة غالبية أولئك المشردين داخليا الذين أُجبروا على مغادرة قراهم الأصلية في عام ٢٠١٢، والذين ظلوا يعيشون في مخيمات منذ ذلك الحين.

٣٧ - وما زال عدم إحراز تقدم بشأن القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بحالات انعدام الجنسية والتمييز المؤسسي التي تستهدف أفراد الروهينغا يشكل سببا من أسباب ضعفهم. وتزداد المشكلة تفاقمًا بسبب الافتقار إلى التنمية الشاملة في ولاية راخين، التي ما زالت تعد ثاني أفقر ولاية، مما يؤثر سلبا على كلتا الطائفتين البوذية والمسلمة. وفي حين ينمو اقتصاد البلد بنحو ٨ في المائة في السنة، فقد شهد الاقتصاد في ولاية راخين ركوداً. ومع أن المساعدة الإنمائية الفورية ينبغي أن تُعزز، فإن توفير ظروف ملائمة لتحقيق التنمية ما زال أمراً في غاية

الصعوبة بالنظر إلى الطبيعة الحادة للتراع الطائفي والشعور العميق بانعدام الثقة واستياء العديد من أفراد الطائفة البوذية في ولاية راخين من الموظفين الدوليين. وتعمل الأمم المتحدة مع السلطات المحلية على تحقيق زيادة تدريجية في المساعدة الإنمائية وبناء قدرات الحكومة المحلية لتوفير الخدمات العامة على قدم المساواة من أجل تعزيز التعايش السلمي والوئام الاجتماعي.

٣٨ - وقد أجمعت الظروف البائسة في ولاية راخين العديد من أفراد الروهينغا على مواصلة المخاطرة بحياتهم واللجوء إلى مهربين للقيام برحلات بحرية خطيرة إلى تايلند وإندونيسيا وماليزيا أوقعتهم في كثير من الأحيان فريسة شبكات الاتجار. وأفيد بأن أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص قد سافروا بحراً بطريقة غير نظامية في الربع الأول من عام ٢٠١٥، انطلاقاً من بنغلاديش وميانمار، ويمثل ذلك أكثر من ضعف عدد المغادرين في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وما زال العديد منهم عالقين في البحر في ظروف بائسة. واستناداً إلى روايات الناجين التي حصلت عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُحتمل أن يكون العديد من الأشخاص قد ماتوا في عرض البحر خلال تلك الفترة إما جوعاً أو عطشاً أو نتيجة إساءة المعاملة على يد أفراد أطقم السفن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أفادت كل من مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بأن ما يزيد على ٢ ٦٠٠ مهاجر ما زالوا عالقين في البحر. وقيل إن بعض المراكب مازالت تطوف على غير هدى منذ ما يزيد عن شهرين وعلى متنها كميات محدودة من الأغذية والمياه. واستجابة لنداء دولي وللدعوات الموجهة إلى البلدان المعنية لكي تولي الأولوية لإنقاذ الأرواح، تم إنقاذ عدة زوارق. ففي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، أنقذت البحرية الميانمارية قارباً كان على متنه أكثر من ٢٠٠ شخص قبالة سواحل ولاية راخين. وقد ذكرت السلطات أن معظم هؤلاء الضحايا هم من بنغلاديش. وأجرى وفد من كبار موظفي الأمم المتحدة زيارة إلى أول سفينتين أنقذتا وإلى المهاجرين الذين كانوا على متنهما. وفي ٢٩ أيار/مايو، اعترض زورق تابع للبحرية الميانمارية زورقاً آخر يوجد على متنه أكثر من ٧٠٠ شخص يطوف على غير هدى قبالة سواحل منطقة أيارواي. وقُطر الزورق إلى مونغداو في ولاية راخين الشمالية، حيث ترجل منه الناجون في ٣ حزيران/يونيه. وكان من بين الذين تم إنقاذهم العديد من نساء وأطفال الروهينغا الذين مكثوا على متن الزوارق لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في ظروف مزرية وتعرضوا لسوء المعاملة. ويتلقى أولئك الذين أنقذوا المساعدة من السلطات الحكومية ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأفيد بأن نحو ١٩٥ من أفراد الروهينغا الآتين من ولاية راخين قد عادوا إلى قراهم دون عواقب، بينما أعيد ١٨٧ رجلاً

وفتي آخرين إلى أوطانهم بعد التحقق من أنهم بنغلاديشيون. وتتواصل حالياً عملية التحقق من هويات من بقي من الأفراد، وعودتهم أو إعادتهم إلى مواطنهم.

٣٩ - وفي نهاية تموز/يوليه، تسبب الإعصار "كومن" والأمطار الموسمية الغزيرة في حدوث فيضانات كبيرة في ميانمار أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٨٨ شخصا وإصابة ما يزيد من ٣٣٠ ٠٠٠ شخص وقت كتابة هذا التقرير. وعزز كل من الأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني دعمهم لجهود الإغاثة الوطنية من خلال توفير المساعدة الغذائية والمأوى والمياه والصرف الصحي، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية في حالات الطوارئ. ومن المحتمل أن تعوق الأضرار التي لحقت بالمحاصيل والأراضي الصالحة للزراعة الموسم الزراعي وأن تشكل خطراً على الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وقد منح صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ حوالي ٩ ملايين دولار لدعم نحو ١٦٠ ٠٠٠ شخص في ولايتي راخين وتشين، ومنطقتي ساغاينغ وماغواي بمساعدة تنقذ حياتهم.

واو - الوضع الطائفي

٤٠ - ما زال مناخ عدم الثقة السائد فيما بين المجتمعات المحلية في ولاية راخين وفي أماكن أخرى يبعث على القلق. وفي ولاية راخين، من المحتمل أن يكون الفصل بين المجتمعات المحلية في أعقاب العنف الذي اندلع بين الطوائف في عام ٢٠١٢ قد سمح بتجنب اندلاع المزيد من العنف، بيد أنه رسّخ أيضاً المخاوف والعداوات القائمة أصلاً. وفي أماكن أخرى من البلد، شجعت جماعات متطرفة مثل حركة ٩٦٩ ومنظمة ماباثا على تأجيج المشاعر المناهضة للمسلمين والعداء تجاه المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وأصبحت نقطة استقطاب خطيرة لتلك المشاعر. وفي الوقت نفسه، طُرحت التوترات الإثنية في ولاية راخين ضمن الإطار الأوسع لمسائل الجغرافيا السياسية ذات الصلة بالبوذية في ميانمار. واستُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي والتجمعات الشعبية لنشر قوالب نمطية تمييزية وسلبية، وتأجيج الخوف والكراهية الدينية والعنصرية، والتحريض على العنف. وفي يانغون، في ٢٧ أيار/مايو، أدان المثات من الرهبان والمتظاهرين المجتمع الدولي الذي "يضغط" على بلدهم لقبول المهاجرين الهائمين في البحر. وبدأت هذه المجموعات تؤكد أيضاً بشكل متزايد تأثيرها على السياسات الوطنية. وفي نيسان/أبريل، مارس البوذيون الراديكاليون الضغط على الحكومة لدفعها إلى الإعلان عن اعتزامها إلغاء البطاقات البيضاء. وإلى جانب الدور الرائد الذي تؤديه منظمة ماباثا في صياغة "قوانين الحماية العرقية والدينية" المثيرة للجدل التي تستهدف الأقليات الدينية، فإنها نظمت أيضاً حملة مظاهرات عامة للضغط على البرلمان لاعتمادها. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أصدرت محكمة حكماً بالسجن لمدة سنتين مع الأشغال الشاقة

على هتين لين أو، وهو كاتب ومسؤول في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، إثر تنديد مجموعة تدعى الاتحاد الوطني للرهبان البوذيين بخطاب ألقاه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ انتقد فيه تسخير البوذية لأغراض النضال السياسي. وفي أوائل تموز/يوليه، وبضغط من الحملة الشديدة المعنونة "انقذوا معبد شوداغون" التي نُظمت بقيادة حركة ماباثا، تراجعت الحكومة عن خطط بناء مجموعة مبان شاهقة جديدة بالقرب من معبد شويداغون الشريف. وكانت تلك الخطط قد أُنجزت بالفعل مع المفاوضين.

٤١ - وبصرف النظر عن الحالات المذكورة أعلاه، بُذلت أيضا بعض الجهود بقيادة الحكومة وكذلك من جانب القواعد الشعبية والمجتمع المدني لتعزيز اللحمة الاجتماعية والوئام بين الطوائف. وتشمل هذه الجهود حملات "الصور الشخصية" التي أطلقها الشباب في يانغون للتشجيع على نشر صور فوتوغرافية لأصدقاء من مختلف الخلفيات الدينية والإثنية في وسائط التواصل الاجتماعي، لتجاوز الخلافات، والتشجيع على التسامح وإبراز قوة التنوع في مجتمع ميانمار؛ وسلسلة لقطات الفيديو المعنونة "صور التنوع" التي تصور أفراداً عاديين من مختلف المهن ينتمون إلى خلفيات دينية شتى يتصلون بأفراد آخرين في المجتمع المحلي لمساعدتهم في إيجاد الحلول لمشاكل يومية تتعلق برعاية الأطفال والتعليم والخدمات الاجتماعية وما إلى ذلك؛ وحملة بترأغار أو "خطاب الزهور" على صعيد المجتمع المحلي لوضع حد لخطاب الكراهية عبر الإنترنت وخارجها. ومن الجدير بالإشارة كذلك، في هذا السياق، المبادرات التي اضطلع بها المركز الذي أنشئ مؤخراً للتنوع والوئام الوطني، الداعية إلى الحوار بين الأديان والطوائف، بما في ذلك في ولاية راخين. وقدمت الأمم المتحدة، من خلال مستشاري الخاص وصندوق بناء السلام، الدعم للمركز في الجهود التي يبذلها.

ثالثاً - الملاحظات

٤٢ - لقد قطعت ميانمار شوطاً طويلاً في عملية الإصلاح التي تنفذها. والتغييرات التي اجتاحت البلد هي تغييرات لم يسبق لها مثيل ويبدو أنها تهمز المجتمع من أساسه. ولا يُعتبر جميعها متوائماً مع توقعات الشعب ككل وتطلعاته المشروعة. وفي الواقع، يتواصل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ويستدعي الوضع الإنساني والإنمائي تكريس الاهتمام وتقديم الدعم، ولا سيما في ولاية راخين والمناطق الإثنية. غير أن الإصلاحات السياسية تترسخ بشكل تدريجي وتغير البلد بصورة جذرية. وستعد الانتخابات المقبلة مرحلة حاسمة الأهمية في تلك العملية. وفي حال أجريت بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع، ستساعد الانتخابات عندئذٍ على بناء الثقة في عملية الإصلاح وإبداء التزام الحكومة

بالديمقراطية. ومن المتوقع أن تكون الفترة التي تسبق الانتخابات وتلك التي تليها مباشرة فترة تغيير وانعدام لليقين. وآمل في أن يتخلى جميع الزعماء السياسيين في ميانمار عن الخطط الرامية إلى تحقيق مصالح فئات محدودة، وأن يدعموا توطيد الديمقراطية في البلد. وسيكتسي أيضاً سلوك القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو) أهمية حاسمة للعملية. وقد واصل مستشاري الخاص العمل مع التاتماداو وتشجيع دورها البناء في طائفة من المسائل، بما فيها الجهود الرامية إلى الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية، فضلاً عن تخفيف حدة الأعمال القتالية في مناطق النزاع. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم دعمها المتواصل إلى ميانمار في هذه الأوقات الحرجة.

٤٣ - وبينما يستعد البلد للانتخابات، تظهر علامات مثيرة للقلق الشديد تدل على تفاقم حدة الاختلافات الدينية والاجتماعية وعلى تزايد مشاعر التطرف المتشدد والشوفينية داخل البلد، حتى أن بعضها صار يستهدف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وكما ذكرت سابقاً، باتت حاجة ماسة إلى توجيه رسالة موحدة من القادة السياسيين للبلد ضد التحريض وخطاب الكراهية. وعلى المدى الطويل، سيكون هناك حاجة أيضاً إلى هياكل قانونية ومبادئ توجيهية سياسية ملائمة، وكذلك إلى بذل الجهود الإنمائية اللازمة واتخاذ التدابير للتعليم والتوعية، لتعزيز المساواة وعدم التمييز والتعايش. وبالإضافة إلى هذا، أود أن أدعو السلطات إلى أن تتخذ في ولاية راخين إجراءات حازمة وهادفة ترمي إلى التخفيف من حدة الممارسات التمييزية ضد أفراد طائفة الروهينغا، والاهتمام بأوضاعهم الإنسانية بما يكفل لهم الحد الأدنى من الكرامة وحقوق الإنسان الأساسية.

٤٤ - وألاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته الحكومة والجماعات المسلحة الإثنية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية في تحقيق المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من المد والجزر في العملية، كان التزام الجانبين بأولوية الحوار مثلاً يحتذى به. وأظهرت الشهور الثمانية عشر الماضية من التفاوض أن الطرفين مستعدان للتخلي عن عدم الثقة، والتفاوض لإيجاد مخرج من حالات الجمود العرضية. ويحدوني الأمل في أن يواصل جميع الأطراف الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في تلك العملية والمضي قدماً نحو تعزيز بناء الثقة. فالتوصل إلى سلام مستدام في ميانمار سيتطلب رؤية طويلة الأجل، والصبر والمثابرة. وتظل الأمم المتحدة ومستشاري الخاص على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المناسب إلى جميع الأطراف المعنية.

٤٥ - وفي ذلك السياق، يعد الدعم المقدم إلى مستشاري الخاص في سياق الجهود التي يبذلها للاتصال بجميع الجهات المعنية في ميانمار دعماً لا يقدر بثمن. ومع التأكيد من جديد على ضرورة التعاون البناء المتواصل بين الأمم المتحدة وميانمار من خلال برنامج قطري يتسم

بحسن الاتساق والتنسيق، أود مرة أخرى أن أدعو الدول الأعضاء إلى تقييم جدوى الإبقاء على ولاية المساعي الحميدة، بما في ذلك التقليص التدريجي لولاية مستشاري الخاص بحلول نهاية عام ٢٠١٦، والنظر في سبل نظامية أخرى للعمل مع ميانمار. وفي حال أجريت الانتخابات بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية، فإنها ستفتح في وقت لاحق من عام ٢٠١٥ صفحة جديدة وحاسمة في الانتقال إلى الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، ستواصل جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك الفريق القطري، ومختلف الصناديق والبرامج والأمانة العامة، العمل على دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية للجميع. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لما بذله الفريق القطري من جهود حثيثة وما أبداه من صبر ومثابرة في ظل قيادة المنسق المقيم. وأود أيضا أن أثني على الجهود المستقلة والمتزامنة التي بذلتها المقررة الخاصة المعنية بميانمار، يانغي لي، حيث إن رصدها البيقظ لحالة حقوق الإنسان قد ساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وسيظل يساعدها على ذلك. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للجهود التي بذلها مستشاري الخاص، فيجاي نامبيار، الذي ساعد دعمه المتواصل لعملية السلام في الحفاظ على الزخم في ذلك المجال. ففضلا عن العمل مع السلطات على مسائل الإصلاح وإرساء الديمقراطية، لم يكف عن توجيه انتباهها إلى ضرورة اتخاذ تدابير موضوعية للتصدي لحالة الاستقطاب بين الطوائف في ولاية راخين ومنع تصاعده، وضمان تحسين الظروف الاقتصادية والإنسانية للفئات الضعيفة، وكفالة تحقيق المزيد من الشمول والوثام والثقة بين المجتمعات المحلية هناك.